

Distr.
GENERAL

S/1995/588
17 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة
للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، التي أذن فيها المجلس، في جملة أمور، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بولاية مبدئية تمتد مدتها حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ وطلب مني تقديم تقرير كامل عن البعثة وعن تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥. وتمشيا مع ما أراه من أنه يتعين النظر إلى أنشطة الأمم المتحدة ككل وأن البرامج والصناديق والمكاتب والوكالات المختلفة في المنظومة يمكنها أن تدعم بطرق هامة جهود المنظمة لاحتلال السلام وحفظ السلام، فقد أدرجت في هذا التقرير جزءا يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في أنغولا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - أحرزت عملية السلام في أنغولا تقدما مطردا منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، وذلك رغم التأخيرات الكبيرة. ولقد أخذ الجو العام الذي يسوده انعدام الثقة بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) التبدد، ولا سيما منذ الاجتماع الذي انعقد في لوساكا يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ بين السيد جوزيه ادواردو دوش سانتوش رئيس أنغولا، والسيد جوناش سافمبي، زعيم يونيتا.

٣ - ولقد واصل ممثلي الخاص السيد العيون بولوندين بي بذل جهوده لتيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا ولتعزيز وقف إطلاق النار وعملية المصالحة الوطنية. وبدعم فعلي من ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، تمكن من عقد اجتماعات متكررة مع الرئيس دوش سانتوش والسيد سافمبي، فضلا عن الاجتماع بكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين الآخرين من الحكومة ويونيتا. وأجرى مناقشات واسعة مع رؤساء دول جنوب افريقيا وزائير وزامبيا وزمبابوي وناميبيا.

٤ - ولقد قام أعضاء اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية التي تضم الدول المراقبة الثلاث والمكلفة بتنفيذ بروتوكول لوساكا، بالاجتماع بشكل منتظم تحت رئاسة ممثلي الخاص. واجتمعوا أيضا بالرئيس دوش سانتوش والسيد سافمبي.

٥ - وإذا ساورني القلق بشأن بطء خُطى تنفيذ البروتوكول، وحسبما أبلغت المجلس، أوفدت مستشاري الخاص السيد عصمت كتاني في مهمة في آذار/مارس ١٩٩٥ لإجراء تقييم شامل للحالة في أنغولا. وبناء على تقريره وجهت رسالة يوم ٢٦ آذار/مارس إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/230) أشارت فيها إلى أنه من الأفضل لصالح عملية السلام البدء في الأعمال التحضيرية المتعلقة بوزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وذلك رغم وجود مخاطر معينة ينطوي عليها هذا القرار.

٦ - وقد زاد تكثيف الاتصالات رفيعة المستوى بين أعضاء الحكومة ويونيتا منذ الاجتماع الذي عقد بين الرئيس دوش سانتوش والسيد سافمبي في لوساكا. وفي ٢٥ أيار/مايو، سافر وفد الحكومة لدى اللجنة المشتركة إلى بابلونديو، التي يوجد فيها حالياً مقر يونيتا لتسليم رسالة إلى السيد سافمبي من الرئيس دوش سانتوش. وبالإضافة إلى ذلك فإن الرئيس دوش سانتوش والسيد سافمبي على اتصال منتظم ببعضهما بواسطة الهاتف. ولقد حضر ممثلي الخاص إلى المقر لإجراء مشاورات يوم ٨ حزيران/يونيه وأعلم مجلس الأمن بشأن هذه وغيرها من التطورات الأخرى المتصلة بعملية السلام.

٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، عرضت اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة على السيد سافمبي تقلد أحد مناصبي نائب الرئيس، على أن يشغل المنصب الآخر أحد كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وإذا ما تعين إنشاء هذين المنصبين، يجب تعديل دستور أنغولا وتحديد مواصفات المنصبين تحديداً دقيقاً.

٨ - وفي أواخر حزيران/يونيه، قام وفد رفيع المستوى تابع لليونيتا بزيارة لواندا ليستعرض مع الحكومة الطرائق العملية للتعجيل بتنفيذ بروتوكول لوساكا. وقد تمخض الاستعراض عن وضع وثيقة عمل شاملة وقعها الطرفان ورفعت إلى اللجنة المشتركة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا والدول المراقبة الثلاث حالياً باستعراض الوثيقة لتقديمها إلى اللجنة المشتركة من أجل اعتمادها.

٩ - وقد قمت بزيارة أنغولا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه بغية استعراض التقدم المحرز حتى الآن وتقييم الحالة على الطبيعة وخلال الزيارة أجريت مناقشات مع الحكومة ويونيتا بشأن السبل والوسائل اللازمة للتعجيل بتنفيذ عملية السلام وتعزيز الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم وتحقيق المصالحة في أنغولا. كما استعرضت مع الطرفين الاحتياجات اللازمة لتعمير البلد بغية توجييه نداء إلى المجتمع الدولي في اجتماع المائدة المستديرة المقرر انعقاده في أيلول/سبتمبر.

١٠ - واجتمعت اثناء زيارتي بالرئيس دوش سانتوش والسيد سافمبي اللذين تعهدا بدعم عملية السلام لتصبح عملية دائمة لا رجعة فيها. وسأبلغ مجلس الأمن بانطباعاتي بَعِيد عودتي إلى نيويورك.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - احترام وقف إطلاق النار

١١ - إن وزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة في جميع أرجاء البلد منذ اتخاذ القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) والادخال التدريجي للوحدات المشكلة قد ساهم في زيادة احترام وقف إطلاق النار.

١٢ - وسجل نفس العدد من انتهاكات وقف إطلاق النار في ايار/مايو وفي حزيران/يونيه (١٣٧ انتهاكا في كل منهما). وسجلت هذه الانتهاكات على وجه الخصوص في الأطراف الشمالية من مقاطعات هويلا ولوندا ونورتى ولوندا سول ومالانجي وموكسيكو وزائير. وحقت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في جميع الحوادث غير أن البعثة لم تبلغ حتى الآن عن خرق جسيم للسلام. وتعزى بعض الحوادث إلى التأخير في فض الاشتباك بين القوات والمحاولات المحلية لاستعادة الأراضي، وازدياد أعمال قطع الطرق وعدم انضباط القوات أو إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لآليات تحقق أكثر فعالية. ويواصل السكان في مناطق كثيرة الشكوى من المضايقة والابتزاز في نقاط التفتيش. وفيما يلي الأرقام الشهرية لانتهاكات وقف إطلاق النار، بما فيها تحركات القوات غير المأذون بها، التي أبلغ عنها منذ بداية هذا العام: كانون الثاني/يناير، ١٥٧. شباط/فبراير، ١٣٩. آذار/مارس، ٢٣٥. نيسان/أبريل، ١٢٩. وآيار/مايو، ١٣٧. وحزيران/يونيه، ١٣٧. وتدل هذه الأرقام إلى أنه لا يزال يوجد مجال لتحسين الأحوال.

باء - فض الاشتباك وإزالة الألغام

١٣ - لا يزال التقدم بطيئا في مجال فض الاشتباك بين القوات وإزالة الألغام وإنشاء مناطق الإيواء. وإلى وقت قريب، كانت اليونيتا تصر على عدم المضي في فض الاشتباك بين القوات إلى حين انسحاب الحكومة من المناطق التي عادت إلى احتلالها في مقاطعتي هوامبو وأويجي. ومهما يكن من أمر فقد اتفق الطرفان الآن على إبقاء قواتهما في مكانها إلى حين انتقال قوات يونيتا إلى مناطق الإيواء وعودة القوات الحكومية إلى ثكناتها. وفي نفس الوقت، سجل تحسن كبير في إقامة اتصالات ثلاثية بين الطرفين الأنغوليين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وظل اتصال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بالقوات المسلحة الأنغولية وقوات يونيتا في الميدان مرضيا على أنه سيكون من المفيد تواجده ضباط اتصال الطرفين في المقر الاقليمي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وتسعى البعثة أيضا إلى إجراء رصد دقيق لتجنيد الجنود الجدد وتدريبهم من قبل الطرفين إذ قد يترتب على هذا آثار على ما يعتزم من إدماج لقواتهما المسلحة.

١٤ - وكما أكدت في تقاريرها السابقة المقدمة إلى المجلس فإن إزالة الألغام من الطرق الرئيسية وإصلاحها مهمة حيوية تؤثر على كل جانب تقريبا من جوانب عملية السلام (وزع قوات الأمم المتحدة وحرية حركة

الناس وتوسيع نطاق الإدارة المركزية وإيواء القوات وما إلى ذلك). وبعد حدوث تأخيرات مؤسفة، شرعت الحكومة ويونيتا في الأنشطة الأساسية لازالة الألغام في جميع أرجاء البلد، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولئن كانت الحكومة قد اشترت بعض معدات إزالة الألغام فإن هناك حاجة إلى الكثير منها. ورغم الجهود الأخيرة فقد ظلت سرعة العمل في إزالة الألغام بطيئة. وفي غضون ذلك لا تزال الألغام تشكل خطراً كبيراً بالنسبة للسكان في أنغولا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وأفراد المعونة الإنسانية. ففي ١٦ حزيران/يونيه، انفجر لغم مضاد للأفراد في مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة أثناء قيامه بأعمال الدورية وأصيب إصابة خطيرة، وأصيب مراقب عسكري ثان بجروح طفيفة. في هذا الصدد، فإن المزاعم القائلة بزرع الألغام من جديد في بعض أجزاء البلد تبعث على شديد القلق وناشدة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الطرفين الأنغوليين التوقف فوراً عن زرع الألغام. والأمر الآخر الذي يتسم بنفس القدر من الأهمية شروع الحكومة في إعادة بناء الجسور، وقد ظهرت آثار ذلك بالفعل في بعض أطراف البلد.

١٥ - إن إنشاء مناطق الإيواء لتسريح القوات التابعة ليونيتا وانسحاب شرطة الرد السريع الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية إلى ثكناتها وتعزيز البنى الأساسية للسوقيات اللازمة للجيش الوطني الموحد في الوقت المناسب ستكون ذات أهمية بالغة لنجاح عملية السلام. ولقد قامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، إلى جانب وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، باستطلاع دقيق لمعظم المناطق المعينة. ويجري الآن بذل جهد جهيد لإقامة ٤ مواقع على الأقل من الـ ١٤ موقع التي يعتزم إقامتها هذه في غضون الأسابيع القليلة المقبلة في المنطقتين الشمالية والوسطى ذاتي الأهمية الاستراتيجية. وبينما ستقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بالتعاون مع وكالات المساعدة الإنسانية بتوفير المواد، يتوقع أن يوفر الاتحاد الأفراد لتشييد المرافق في مناطق الإيواء. وتطلب الأمم المتحدة كذلك المساعدة من بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك الدول الموجودة في المنطقة، ويجري حث الطرفين على الانتهاء من وضع الخطط الخاصة بعملية الإيواء.

جيم - الجهود التي يبذلها الطرفان فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا

١٦ - في تطور مشجع جداً، اجتمع وفدان رفيعا المستوى من الحكومة ويونيتا في لواندا في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه لمناقشة عدة مسائل هامة تتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا. وشمل جدول أعمال هذه المحادثات المكثفة المسائل التالية: إيواء قوات يونيتا؛ عودة القوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات؛ إدماج قوات الاتحاد في القوات المسلحة الوطنية؛ إعادة فتح الطرق وتوفير حرية انتقال الأفراد والسلع؛ نزع سلاح السكان المدنيين؛ إعادة توطين المرتزقة؛ توضيح قانون العفو؛ والأعمال التحضيرية لمزيد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في لواندا. وجرى التوصل إلى قرارات بشأن معظم هذه المسائل، ووافق الطرفان على جدول زمني لتعويض التأخيرات التي حدثت حتى الآن. واتفق الطرفان بشأن جميع مواقع الإيواء تقريباً وتتابع خطوات عملية الإيواء، وبشأن الظروف الأساسية لمناطق التجمع، وطرائق انسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات، وضرورة إزالة نقاط التفتيش، وتنظيم قوافل برية إنسانية

إضافية للمناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها من قبل. ومع ذلك، فبعض النواحي، مثل إدماج قوات يونيتا في القوات الأنغولية المسلحة، تتطلب مزيداً من النظر، ومن المقرر أن يجتمع الوفدان مرة أخرى في لواندا في ١١ تموز/يوليه.

دال - وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وقوامها

١٧ - اعتباراً من ٤ تموز/يوليه، وإضافة إلى مقر القيادة الإقليمية الـ ٦، وزع ٢٢٨ مراقباً عسكرياً تابعين للبعثة على ٥٥ موقعا في جميع أنحاء أنغولا؛ وسيبدأ في القريب العاجل الـ ٥ مواقع جديدة. وسيؤدي ما حدث مؤخراً من وصول وحدة هليكوبتر إلى التعجيل بإنشاء مواقع المراقبة الجديدة كما أنه قد زاد بدرجة كبيرة من قدرة البعثة على إيصال الإمدادات وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي. ويجري وزع الوحدات التي شكلتها الأمم المتحدة، والتي وصل قوامها الإجمالي إلى ٩٧٠ فرداً (انظر المرفق ١)، بصفة عامة وفقاً للإطار الزمني المعدل الوارد في تقريره السابق. وقد وصلت عناصر من كتيبة أورغواي وسرية المهندسين الهندية إلى هومبو بالطريق البري وأقامت مقر قيادتها هناك؛ وسيجري وزع كتيبتين مشاة إضافيتين تابعتين للأمم المتحدة على الأقل من الهند وزمبابوي في أنغولا في تموز/يوليه، كما سيجري وزع الكتيبة القادمة من رومانيا في منتصف آب/أغسطس. وقد قامت كتيبة السوقيات التابعة للمملكة المتحدة، بالاقتران مع الخدمات الإدارية للبعثة، بإقامة هيكل أساسي لقاعدة خط ثالث في لوبيتو وفيانا. وبعد انسحاب هذه الوحدة في آب/أغسطس، ستتوفر الاحتياجات من السوقيات من خلال الجمع بين الترتيبات التعاقدية وشركة سوقيات من بلد آخر من البلدان المساهمة بقوات. وفي تقرير سابق، أُبلغ المجلس بالمشاكل التي ووجهت عندما سحب أحد البلدان التي كان يحتمل أن تساهم بقوات تعهده السابق؛ ولحسن الحظ، أمكن الاهتمام إلى بديل وأُدرج وصول قواته في جدول التجنيد. وفي الوقت نفسه، ما زالت التأخيرات من جانب بعض القوات المساهمة بقوات في وزع قواتها إلى أنغولا تسبب آثاراً سيئة على هذه العملية المخططة بدقة.

١٨ - وقد زاد القلق بشأن أمن أفراد الأمم المتحدة نتيجة لحادثة وقعت في ٩ حزيران/يونيه عندما تعرضت داورية تابعة للبعثة لكمين نصبه مسلحون مجهولو الهوية يلبسون زياً رسمياً وأصيب مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة بجراح خطيرة. وقد أدانت البعثة هذه الحادثة بشدة وطالبت بأن تحترم الحكومة ويونيتا سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة في أنغولا.

رابعا - النواحي المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٩ - لقد تبين أن عنصر الشرطة المدنية، الذي أُذن به بموجب قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، هو عنصر لا غنى عنه لجهود البعثة الرامية إلى تنفيذ بروتوكول لوساكا. واعتباراً من ٤ تموز/يوليه، وزع ٢٠٩ مراقبين من مراقبي الشرطة المدنية من ١٩ بلداً على ٢٩ موقعا للأفرقة في جميع أنحاء أنغولا، بما في ذلك معظم عواصم المقاطعات. ومن المتوقع أن يجند ٥١ مراقب شرطة إضافياً بحلول أيلول/سبتمبر، مما

سيصل بقوام العنصر الى المستوى المأذون به البالغ ٢٦٠ فردا. وكان مما أعاق وزع الشرطة المدنية، ولا سيما الى الأنحاء النائية من أنغولا، حالة الطرق السيئة جدا والألغام. ومع ذلك، يجري بذل جهود لرصد أكبر عدد ممكن من وحدات الشرطة الوطنية.

٢٠ - وما زالت الشرطة المدنية تمارس بشكل فعال مهامها على النحو المبين في تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97) وفي آخر التقارير المرحلية التي قدمتها (S/1995/458). وهي تذكر في تقاريرها أن الحالة في معظم أنحاء البلد هادئة الى حد بعيد وأن الشكاوى المقدمة بشأن سلوك الشرطة الوطنية لا تزال قليلة نسبيا. ومع ذلك، وبالرغم من تحسن مستوى التعاون، كثيرا ما تمنع الأمم المتحدة من الوصول الى المعلومات الهامة المتعلقة بوحدات الشرطة الوطنية الأنغولية وبقوام شرطة الرد السريع ووزعها والمعدات العسكرية التي تملكها. وما فتئت سلطات الشرطة الوطنية المحلية عازفة أيضا عن السماح بزيارات متواترة لوحدة الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع. وبالرغم من التقدم المحرز من شباط/فبراير في تشكيل حركة الأفراد، فما زالت هناك نقاط تفتيش عديدة على الطرق في بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ويونيتا.

٢١ - وكما هو منصوص عليه في بروتوكول لوساكا، يتعين أن تقوم الشرطة الوطنية الأنغولية بنزع سلاح السكان المدنيين وأن تقوم الأمم المتحدة برصد هذه العملية والتحقق منها. ومع انتشار الأسلحة وزيادة السرقات، من المحتمل أن يبدأ برنامج نزع السلاح دون مزيد من التأخير.

٢٢ - وما فتئ الطرفان الأنغوليان يسجلان الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان لدى ممثلي الخاص ولدى اللجنة المشتركة. واستجابة لهذه الشكاوى، ووفقا لأحكام القرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، أنشأت البعثة وحدة فرعية صغيرة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان ورصد تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا. ورهنا بموافقة الجمعية العامة على الميزانية الكاملة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإنشاء الوظائف الضرورية، وضع الاتحاد الأوروبي تحت تصرف البعثة بشكل مؤقت خمسة أخصائيين في مجال حقوق الإنسان من البرتغال والدانمرك وفرنسا. وقد تبين أن أعمال هؤلاء الخبراء، الذين وزعوا على مناطق عدة، مضيعة جدا، وأنتوي زيادة قوام هذه الوحدة بعدد يصل الى ١١ موظفا لكي يتسنى وضع مراقب لحقوق الإنسان في مقاطعات أنغولا الـ ١٨ جميعها تقريبا. وسيساهم ذلك في حملة تثقيف المدنيين كما سيساعد في بناء الثقة في عملية السلام. وإذا وافق مجلس الأمن، ستدرج الموارد اللازمة لهذه الزيادة في تقرير التالى إلى الجمعية العامة عن تمويل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

خامسا - النواحي الإنسانية

٢٣ - بالرغم من الصعاب الضخمة، واصلت الحالة في أنغولا التحسن منذ شباط/فبراير ١٩٩٥، كنتيجة مباشرة لعملية السلام وللوجود الموسع للأمم المتحدة في البلد.

٢٤ - وإضافة إلى الأثر السيكولوجي الذي أحدثته القوافل البرية بقيادة ممثلي الخاص من لواندا إلى لوبيتو ومن يوجه إلى نيغاهه، فقد سهلت هذه القوافل الأنشطة الإنسانية بإتاحة الوصول إلى مناطق جديدة بالطرق البرية وبخفض الحاجة إلى عمليات الإمداد المكلفة عن طريق الجو. وهكذا استطاع برنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيه، لأول مرة منذ عام ١٩٩٢، إيفاد قوافل برية من لوبيتو إلى سومبه ومن لوبيتو إلى هومبو وكويتو. وقد أحرزت درجات مختلفة من التقدم في فتح طرق كويتو - مينونغه، لواندا - مالانغه، ولوبيتو - لوبانو. ومع ذلك تدعو الحوادث التي وقعت على هذه الطرق الحيوية وغيرها، والتي أسفر بعضها عن وقوع إصابات في المدنيين، إلى إجراء حاسم من جانب الحكومة ويونيتا لكفالة المرور الآمن للإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

٢٥ - وقد اجتمع أسبوعيا في لواندا فريق التنسيق للأنشطة الإنسانية، الذي يشترك في رئاسته وزير الشؤون الاجتماعية ومدير وحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، ويضم ممثلين ليونيتا، ووكالات الأمم المتحدة، وبلدان الرصد والبلدان المانحة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد عقد اجتماع في ١٤ حزيران/يونيه، وهو أول اجتماع يعقد خارج لواندا، في بابلوندو، في وجود تمثيل قوي ليونيتا. وشكلت هذه الواقعة خطوة هامة نحو بناء الثقة وتسهيل توفير المساعدة الإنسانية. ومن التطورات الهامة الأخرى في مجال التعاون الإنساني بدء خطط لإعادة توطين نحو ٤٠ ٠٠٠ من المشردين المقيمين في جامبا، والذين طلبت يونيتا من الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة مساعدتهم على العودة إلى مواطنهم الأصلية وعلى إعادة دمج أنفسهم في مجتمعاتهم المحلية.

٢٦ - وما فتئ البرنامج الإنساني منذ اتخاذ القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) في شباط/فبراير يتسع نطاقه. وقد وجدت بعثات التقييم الحديثة أوجه قصور شديد في الخدمات الصحية، وفي الملابس وأصناف الأغذية الأساسية في بعض المناطق. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم في بدء مبادرات إنسانية مشتركة في المناطق التي تقع حاليا تحت سيطرة كلا الطرفين، والتي تعمل فيها الوكالات الحكومية ويونيتا والأمم المتحدة جنبا إلى جنب. وفي نهاية أيار/مايو، اضطلع موظفو وزارة الصحة الأنغولية واليونيسيف ببرامج للتحصين في كواندا، مقاطعة بيه، وفي مافينغا، مقاطعة كواندو كوبانغو. وثمة أنشطة مشتركة مماثلة يُعْتزَم القيام بها في مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، سجلت تحركات تلقائية كبيرة للمشردين داخليا نحو مواطنهم الأصلية في مقاطعات بينغو، وبنغويلا، وكوانزا نورته. وقد عقدت حلقة عمل لممثلي الحكومة ويونيتا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في لواندا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه لوضع استراتيجية موحدة لتوفير المساعدة للمشردين داخليا. وفي حزيران/يونيه، وجه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نداء من أجل جمع ٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل إعادة توطين ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين الذين يقيمون حاليا في البلدان المجاورة.

٢٧ - وقد عُدَّ لقسَم التسريح وإعادة الإدماج من نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل أنغولا، الذي أصدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نظرا للاتفاقات التي جرت مؤخرا بين الطرفين. وسيطلب البرنامج المنقح للتسريح وإعادة الإدماج تمويلا يبلغ ٩٢,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، سيلزم منها ٤٨,١

من ملايين دولارات الولايات المتحدة للمرحلة الأولى الحاسمة (وهي إيواء جنود يونيتا) و ٤٤,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة للمراحل التالية.

٢٨ - وتبين التجربة السابقة للتسريح في أنغولا وغيرها من الأماكن أن وضع استراتيجية شاملة وتوفير التمويل من المانحين بشكل يتسم بحسن التوقيت والتنسيق سيكون أمرا لا غنى عنه لنجاح هذه العملية. والآن وقد وضعت تفاصيل الاستراتيجية اللازمة لأنغولا، من الأهمية بمكان تأمين الأموال الضرورية، إضافة إلى الموارد الأخرى التي ستعتمد من خلال ميزانية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا مزعزعا للغاية، وهذا ما يعزى بصورة رئيسية إلى الآثار المدمرة لعدة عقود من الحرب الأهلية. وتعطي البيانات التالية صورة عن الصعوبات الجسيمة التي تواجه أنغولا خلال هذه الفترة من المرحلة الانتقالية: حاق الدمار بما يصل إلى ٧٠ في المائة من النظام الصحي الأساسي؛ لا يستفيد من المرافق الصحية سوى ١٨ في المائة من السكان ولا يصل إلى المياه المأمونة سوى ٢٤ في المائة منهم؛ ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٩٥ في الألف؛ ويتوقع أن يكون العجز الغذائي في عام ١٩٩٥ نحو ٣٦٠ ٠٠٠ طن متري؛ وأصيب نحو ٧٠ ٠٠٠ شخص بعاهاات من جراء الأسلحة و/أو الألغام؛ ويحتاج إلى المساعدة الإنسانية الطارئة ١,٢ مليون مشرد داخليا و ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة و ٣,٢ مليون شخص آخر. وبلغت نسبة ديون البلد إلى صادراته ٣٦٥ في المائة، وهبط النصيب المقدر للفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤١٠ دولارات، وهو نصف الرقم المسجل لهذا الناتج في عام ١٩٩٠. وقدر حجم الانفاق العسكري في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣٩ في المائة من ميزانية الدولة، بينما بلغ معدل التضخم ٨٣٨ ١ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٩٧٢ في المائة في عام ١٩٩٤.

٣٠ - وإذ تواجه برامج الأمم المتحدة ووكالاتها العديد من التحديات في التنمية الطويلة الأجل لأنغولا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فإنها لا تزال تؤدي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، دورا هاما في الإعداد لبرنامج تسريح الجيش وإعادة دمج أفرادها تحت التنسيق العام من قبل وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وستشمل أنشطة هذه البرامج والوكالات الخدمات الاستشارية وخدمات الإحالة، وإنشاء صندوق استثماري للمشاريع السريعة الأثر ولبناء القدرات اللازمة للمؤسسات الوطنية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)؛ وتوفير الخدمات الصحية في مناطق الايواء (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف)؛ وتعزيز النظام الصحي الوطني ومكافحة الأمراض مثل الايدز والدرن وداء المثقبيات (منظمة الصحة العالمية)؛ وبرامج توفير الغذاء مقابل السلم وتوفير الغذاء مقابل العمل (برنامج الأغذية العالمي)؛ والتدريب المهني، وأنشطة الاستخدام، وعقد الحرفيين (منظمة العمل الدولية). وتدعم اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامج إزالة الألغام من خلال تقديم المساعدة إلى برامج التوعية بالألغام، بينما سيساعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا في تطوير قدرة وطنية للعمل المتعلق بالألغام. ولا يزال مكتب مفوض الأمم

المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدم المساعدة الغوثية في المناطق ذات التجمعات الكبيرة من العائدين واللاجئين.

٣١ - ومع تقدم عملية السلم سينتقل تركيز المساعدة الدولية تدريجيا من الإغاثة الطارئة إلى الانعاش وإلى إعادة دمج المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين المسرحين. ومن المهم القيام بما يلزم لتتحول في الوقت المناسب آليات التنسيق القائمة التي تدير مرحلة الإغاثة، إلى هيكل فعال للإنعاش والتنمية. وستتطلب هذا النهج الكثير على صعيد بناء القدرات في السنوات القليلة القادمة، وسيستلزم، إلى حد ما، عملية "إعادة تجهيز" لمنظومة الأمم المتحدة على الطبيعة كي تتكيف مع الظروف الجديدة. وقد بدأت هذه العملية في الواقع، وأتربق رؤية تقدم ملموس في هذا المجال. وينبغي في الوقت نفسه ألا يغيب عن البال أن فعالية أنشطة الأمم المتحدة الانمائية ونطاق هذه الأنشطة سيتوقفان على التقدم المحرز في تنفيذ أحكام بروتوكولا لوساكا. وسيتم إجراء تعديلات رئيسية في الأولويات في إطار الميزانية الحكومية، مصحوبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية.

٣٢ - واستنادا إلى تحقق بعض التطورات الايجابية في الاصلاح الاقتصادي وفي عملية السلم، يقوم البنك الدولي حاليا بوضع خطط لدعم جهود أنغولا في إعادة البناء. وسيشمل هذا الدعم المعزز توفير التمويل لاعادة البناء في حالات الطوارئ ولبرامج التكيف الهيكلي، كما سيشمل إنشاء صندوق لدعم المبادرات المتخذة في المجتمعات المحلية لاصلاح البنية الأساسية الاجتماعية ودعم الأنشطة المدرة للدخل. ويجري فضلا عن ذلك، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية ديون لأنغولا كما يجري إعداد برامج تصفية استثمارات الشركات العامة وتبسيط الخدمات العامة.

٣٣ - ونظمت حكومة أنغولا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن ممثلي الخاص، اجتماع مائدة مستديرة للإنعاش والتنمية المجتمعية سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وسيكون برنامج المائدة المستديرة أيضا، الذي سيتطلب تنفيذه مبلغا يصل إلى ٦٢٠ مليون دولار أمريكي، بمثابة النقطة المرجعية العامة لوكالات الأمم المتحدة. وهو يتضمن خططا إصلاحية مفصلة لجميع المقاطعات تركز على مشاريع البنى الأساسية الصغيرة القادرة على تقديم فوائد مباشرة وفورية للملايين من الناس. ووكالات الأمم المتحدة مستعدة، نظرا للمشاكل العديدة التي يعاني منها الجهاز الإداري الأنغولي، للمساعدة في تعزيز القدرة الوطنية على تنسيق المساعدة. وفي هذا الإطار تعتزم منظومة الأمم المتحدة تعجيل مناقشاتها مع الحكومة بشأن البرمجة المشتركة؛ ويتوقع أن يوضع جدول زمني مفصل لهذه العملية في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ استنادا إلى التقدم المحرز في عملية السلم.

سابعا - الجوانب المالية

٣٤ - وفقا لما بينته في تقريرتي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن تمويل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (A/49/433/Add.1) الذي قدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه، تقدر تكلفة مواصلة البعثة بعد

٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ بمبلغ مقداره الاجمالي ١٠٠ ٠٣٢ ٢٥ دولار أمريكي في الشهر. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٤٠ أدناه، فستكون تكلفة مواصلة البعثة الثالثة خلال فترة التمديد، في حدود المعدل الشهري المبين أعلاه.

٣٥ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها، ٧,٢ مليون دولار أمريكي. ومن أجل الوفاء بالاحتياجات النقدية لتشغيل البعثة الثانية وتغطية تكاليف بدء تشغيل البعثة الثالثة، قدمت من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام إلى الحساب الخاص للبعثة قروض قيمتها ١٥ مليون دولار أمريكي، ولا تزال هذه القروض غير مسددة. وبلغت المساهمات غير المدفوعة لحساب جميع عمليات حفظ السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ما مجموعه ٩٠٠ ٧٨٨ ١ دولار أمريكي.

ثامنا - ملاحظات

٣٦ - أمست الآثار الحميدة لاشتراك الأمم المتحدة في تسوية النزاع الأنغولي واضحة جلية منذ اتخاذ القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) في شهر شباط/فبراير الماضي. وقد ساعد الوزع التدريجي للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة والجنود التابعين للأمم المتحدة على تدعيم وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من التوترات والحوادث العسكرية العرضية، فقد تقيدت الحكومة ويونيتا حتى الآن بروح بروتوكول لوساكا.

٣٧ - وقد دخلت عملية السلام، منذ الاجتماع الذي عقد في ٦ أيار/مايو بين الرئيس دوش سانتوش والسيد سافيمبي مرحلة جديدة مشجعة. فازدياد الاتصالات بين الحكومة ويونيتا، ولا سيما اجتماعاتهما الثنائية الأخيرة في لواندا بشأن المسائل السياسية والعسكرية، إنما يدعو إلى الأمل في أن تكون أشق مرحلة في تنفيذ بروتوكول لوساكا قد انتهت الآن. وإنني أرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن الجدول الزمني المعدل والمعدل لتنفيذ البروتوكول، وهو الجدول الذي تجري مناقشة طرائقه العملية الآن مع ممثلي الخاص. وأمل أن تتمكن جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من التوصل إلى حلول عملية للتحديات التي يطرحها الجدول الجديد. ولا مجال للشك في أن استمرار حسن نية المجتمع الدولي واستمرار تدفق موارده إنما يتوقفان على إطار التقدم في عملية السلم.

٣٨ - وجرى في خطة التنفيذ المعدلة إبراز العديد من المهام الملحة للغاية في الفترة القادمة. وينبغي في الوقت نفسه القيام دون مزيد من الابطاء، إلى اعتماد برنامج شامل، عادل، وعلمي لتشكيل القوات المسلحة الجديدة. وسيكون من الضروري، ما أن يعتمد هذا البرنامج، إبلاغ جميع أفراد قوات الحكومة وقوات الاتحاد وإعدادهم وفقا لذلك. ولا بد أيضا من الاسراع في تبادل السجناء وإعادة الجنود المرتزقة إلى أوطانهم، وتعزيز حرية حركة الناس في جميع أنحاء البلد، وتعجيل أنشطة إزالة الألغام. وبالمثل، فإن من شأن اتخاذ قرارات جريئة في مجال المصالحة الوطنية أن يعزز احتمالات قيام سلام دائم.

٣٩ - وتؤدي المساعدة الانسانية دورا هاما في توطيد عملية السلم الأنغولية، ولا سيما في عملية تسريح الجيش وإعادة الدمج التي ستعتمد إلى حد بعيد على الموارد الخارجية لدعم جنود الاتحاد المسرحين ومعاليتهم. وعلى الرغم من إعراب العديد من المانحين عن اهتمامهم، لم يقدم حتى هذا التاريخ سوى ما يقل عن ١ في المائة من الأموال التي طلب التبرع بها لهذا الغرض في إطار النداء الانساني لعام ١٩٩٥. أما الآن وقد أدت الأحداث الواعدة التي شهدتها الشهران الماضيان إلى زيادة احتمالات البداية المبكرة في الايواء والتسريح، فأملني شديد في استجابة المانحين وبذلهم مساهمات مالية سخية وفي حينها لهذا الجهد الانساني. وإني أناشد أيضا الدول الأعضاء لتوفير ما تمس إليه الحاجة من المعدات والمواد لإزالة الألغام ومد الجسور وإصلاح الطرق وغير ذلك من الامدادات الضرورية لإنشاء مناطق الايواء.

٤٠ - وأوصي، في هذه الظروف المشجعة بقدر أكبر، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ستة شهور، أي حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. ولكي يبقى مجلس الأمن على علم كامل بالتطورات، أعتمزم تقديم تقرير شامل مرة كل شهرين، وسأنتقل إلى مجلس الأمن أيضا، كما هو مذكور في الفقرة ١٠ أعلاه ملاحظاتي وما قد يكون لدي من توصيات عقب زيارتي لأنغولا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه.

٤١ - وفي هذه الأثناء، أود مرة أخرى أن أشيد بممثلي الخاص وبجميع الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة والموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على روح التفاني والمثابرة التي ما فتئوا ينفذون بها مهامهم، كما أعرب عن تقديري لموظفي برامج الأمم المتحدة ووكالاتها وموظفي المنظمات غير الحكومية على ما يبذلونه من جهود إنسانية في هذه الأوضاع الصعبة التي تسود أنغولا.

المرفق

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

(في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	١٠			١٥٨	١٦٨
الأرجنتين	٢	١			٣
الأردن	٢١	٢٠			٤١
أوروغواي	١٠	٩	٣٧	٧٩٩	٨٥٥
باكستان	٥				٥
البرازيل	٣٠ ^(١)	١٧			٤٧
البرتغال	٨	١	٢٠	١٠١	١٣٠
بلغاريا	١٠	١٠			٢٠
بنغلاديش	١٠	١١	٢١		٤٢
بولندا	٧				٧
الجزائر	١٠				١٠
رومانيا			٢٧	١١٠	١٣٧
زامبيا	١٠	٩			١٩
زمبابوي	٢١	١٧	٣٥		٧٣
سلوفاكيا	٥				٥
السنگال	١٠				١٠
السويد	١٨				١٨
غينيا - بيساو	٢٠	٦			٢٦
فرنسا	٨				٨
فيجي		١٠			١٠
الكونغو	٨				٨
كينيا	١٠				١٠
مالي	١٠	١٠			٢٠

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٤٠			٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٠			١٠	١٠	مصر
٢			٢		المغرب
٥٩٦	٥٨٨	٨			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٤				٤	النرويج
٣٦			١٥	٢١	نيجيريا
٦				٦	نيوزيلندا
٣٠١	٢١٤	٤٩	١٩	١٩	الهند
٢٣			١٣	١٠	هنغاريا
٢٤			٩	١٥	هولندا
٢ ٧٢٤	١ ٩٧٠	١٩٧	٢٠٩	٣٤٨ ^(١)	المجموع

(١) منهم ١١ موظفا طبييا.

